

ائتلاف المالكي يجدد اتهام «أطراف سياسية» بالمساهمة في «بيع الموصل وكركوك»

النسخة الورقية - دولي

السبت، ١٤ يونيو/حزيران ٢٠١٤ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

آخر تحديث: السبت، ١٤ يونيو/حزيران ٢٠١٤ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

بغداد - «الحياة»

جدد «ائتلاف دولة القانون»، بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي اتهام «أقطاب مهمة في العملية السياسية ساهمت في بيع كركوك والموصل»، فيما دعا نائب رئيس الوزراء صالح المطلوب إلى «تشكيل قوة عسكرية من أهالي نينوى لتحرير مدنهم من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام».

وقالت النائب عن «دولة القانون» عالية نصيف في بيان أمس «انضحت الصورة اليوم وسقطت أقنعة أقطاب مهمة في العملية السياسية، وافتضح أمام الجميع أحنداتهم التي أشرنا إليها وحدرنا منها في مرات سابقة». وأوضحت أن «هناك من باع كركوك وهناك من باع الموصل كأحداده (في إشارة إلى موقف عائلة النجيفي في ثلثينات القرن العشرين، حين أيدت ضم الموصل إلى تركيا)، وهناك من بدأ تنفيذ أحنداته لتقسيم العراق، واليوم يعقد هؤلاء اجتماعاتهم في عمان وغيرها لاستكمال مشاريعهم التقسيمية».

وأشارت إلى أن «الأقنعة سقطت أيضاً عن اللوبي السياسي الذي كان يعمل في أروقة الولايات المتحدة لمنعها من مساعدة العراق في مواجهة الإرهاب»، وأضافت أن «الشعب العراقي بات اليوم على دراية تامة بالجهات التي تتاجر بمصيره وأمنه».

وأتهمت دولاً مجاورة للعراق برسم «هذا السيناريو وأوكلت تنفيذه إلى الجماعات المسلحة والأنفصاليين والعملاء والانتهازيين».

من جهة أخرى، قال المطلوب أمس، إن «سيطرة جماعة داعش الإرهابية على مدينة الموصل تحتاج وقفة وإعادة حساب، فضلاً عن التكافف وتضافر جهود القوات الأمنية مع السياسيين والمواطنين لتحريرها من يد الإرهاب». ودعا الجيش إلى «تشكيل فرق أو لجان من أهالي الموصل لمساعدة القوات الأمنية في الدفاع عن أراضيهم ضد داعش: وطالب «الحكومة بمنح صلاحيات واسعة لفرق المقاتلة في الموصل في حال تشكيلها».

إلى ذلك، طالب رئيس «المؤتمر الوطني العراقي» النائب أحمد الجليبي، خلال مؤتمر صحافي، الحكومة «باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أطراف بغداد ومحاسبة القادة الذين قصروا في أداء الواجب». وشدد على ضرورة «التعاون بين الأجهزة الأمنية وقوات البيشمركة للتتصدي لعصابات داعش». وأكد أن «قادة فاسدين غير كفوئين في الجيش يتحملون المسئولية، وبالإمكان معالجة الموقف عبر قيادة جديدة».